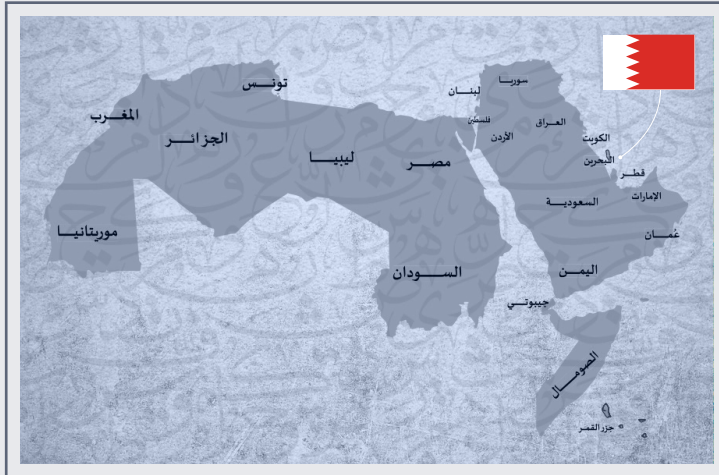




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في مملكة البحرين





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في مملكة البحرين

إعداد
د. عارف الموسوي



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في مملكة البحرين)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
الموسوي، عارف
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في مملكة البحرين. / عارف الموسوي.
- الرياض، ١٤٤٦ هـ

٣٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ٤)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٥٩٠٦

ردمك: ٨-٠٩-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.





محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
المقدمة.	١١
القسم الأول: نبذة تاريخية عن البحرين.	١١
القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية.	١٢
القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية.	١٤
القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية.	١٦
القسم الخامس: انعكاس السياسة اللغوية على الواقع اللغوي.	٢١
القسم السادس: أنواع السياسات اللغوية.	٢٣
القسم السابع: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة.	٢٦
مصادر الدراسة ومراجعتها.	٢٩
شكر وتقدير	٣١



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

المقدمة:

تنتمي هذه الدراسة في إطارها العام إلى مشروع السياسات اللغوية في الوطن العربي الذي يراعه مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في المملكة العربية السعودية. وتحدد الدراسة إطارها الخاص (الجغرافي) فيما يتعلق بالسياسة اللغوية في مملكة البحرين.

وتُعرّف السياسة اللغوية عند مكجرواتي بأنها: «القرارات الرسمية المتعلقة باللغة، بالإضافة إلى الممارسات الفعلية المتعلقة باللغة في المجتمع»^(١). ويتضح من هذا التعريف أمران: أولهما، أن القرارات الرسمية المعنية باللغة هي مجال البحث. ثانيها، أن الممارسات الفعلية لها تُعدّ الغاية التي سيتضح من خلالها مدى التطبيق الحاصل لها.

والمنهج الوصفي التحليلي هو الذي سيسير الدراسة بناء على ما ورد في منظومة القرارات الإلكترونية المعنية بالسياسات اللغوية في مملكة البحرين التي جُمِعت ضمن المرحلة الأولى من المشروع.

القسم الأول: نبذة تاريخية عن البحرين:

تقع مملكة البحرين في وسط الخليج العربي ضمن مساحة بلغت ٧٨٥,٨ كيلومتر مربعاً^(٢)، وتتميز بموقع جغرافي أهلها لتكون نقطة التقاء للحضارات عبر التاريخ البشري بمختلف عصوره. كما أنها جذبت أنظار العالمين القديم والحديث لما تتضمنه أرضها من جزر جميلة، وثروات طبيعية متعددة.

ويصل عدد جزر مملكة البحرين إلى ٥١ جزيرة طبيعية، و٣٣ جزيرة صناعية أكبرها جزيرة البحرين التي تبلغ ٦٠٦,٣٨ كيلومتراً مربعاً، والبقية متفاوتة في العرض والطول.

وتميزت البحرين بالثروات الطبيعية القديمة مثل: اللؤلؤ وجودته، المحاصيل الزراعية ووفرته، صيد الأسماك وكثافتها، منطقة جمارك لكل ما تقدم إذ استمر بعضها إلى الزمن الحاضر. كما برزت موارد اقتصادية حديثة مثل: التعدين من إنتاج

النفط والغاز وتكريرهما. تصنيع الألمنيوم والبتروكيماويات والحديد والصلب وغيرها. مركز مالي إقليمي وغيرها^(٣).

وبلغ عدد سكان مملكة البحرين ١,٥٧٧,٠٥٩ نسمة في منتصف سنة ٢٠٢٣م يشمل المواطنين والعاملين فيها الذين ينتمون إلى جنسيات متنوعة منها الأجنبية مثل: الهند، باكستان، الفلبين وغيرها. ومنها العربية مثل: مصر، اليمن، الأردن، سوريا وغيرها^(٤).

واللغة العربية هي اللغة الرسمية التي نصَّ عليها دستور مملكة البحرين، وتستخدم إلى جانبها اللغة الإنجليزية تحدثاً وكتابةً، كما تستخدم اللغة الهندية تحدثاً فقط عند العارفين بها من أهل البحرين مع المتحدثين بها من الهنود.

وجاء التعامل بهاتين اللغتين (الإنجليزية والهندية) في المجال الاقتصادي بشكل كبير إذ أن بعض الشركات الأجنبية لا تتعامل إلا بالإنجليزية كتابة وقراءة. أمّا الهندية فمحصورة في التحدث فقط.

وتوفّر بعض الوزارات والهيئات الحكومية خدماتها باللغة الإنجليزية بوصفها لغة ثانية، وذلك في حالة طلب صاحب الخدمة الحديث بها، كما تُقدّم شركات الاتصالات وغيرها خدماتها باللغتين العربية والإنجليزية.

إنّ مملكة البحرين تهتم بالسياسة اللغوية عند وضع قراراتها الاقتصادية إذ تسعى إلى تطوير مصادرها، وتُسهم في وضع القوانين المُعينة على تيسير التعامل بها، وتنمية نشاطها محلياً ودولياً بشكل دائم.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية:

— الدّراسة النظامية

إن تاريخ السياسات اللغوية في مملكة البحرين يُعدُّ اللغة العربية لغة الدراسة في جميع المراحل التعليمية النظامية - ما خلا بعض المواد الدراسية - في المرحلة الثانوية

الخاصة بالقسم التجاري، مع تدريس اللغة الإنجليزية في كل الصفوف الدراسية بوصفها لغة ثانية، ووضع اللغة الفرنسية مادة اختيارية في المرحلة الثانوية كذلك.

— الدّراسة الجامعية

وتعتمد الجامعات اللغة الإنجليزية لغة التدريس في كليات: الطب والهندسة والعلوم وتقنية المعلومات منذ تأسيسها، وإدارة الأعمال بعد سنة ٢٠٠٠م، مع تدريس بعض المواد الدراسية في تخصصات الآداب والقانون المتعلقة باللغة الإنجليزية.

ويقدّم قسم اللغة الإنجليزية وآدابها بجامعة البحرين عدداً من المواد - لمن أراد التخصص - في برنامج فرعيّ مثل الفرنسية. كما تُدرس اللغة الصينية في معهد كونفوشيوس، واللغة الكورية في معهد الملك سيجونغ - التابعين للجامعة ذاتها - وكل ذلك بصورة اختيارية^(٥).

وإلى جانب ذلك يعرف كثير من أهل البحرين الحديث باللغة الهندية إذ يعود ذلك إلى أسباب منها: كثرة الجالية الهندية، وقِدَم تاريخ عملهم فيها، وأثر حضورهم في منطقة الخليج العربي.

وهذه الإطلالة على اللغات المتداولة في مملكة البحرين تشير إلى أمور منها: ١- حب تعلم أهلها للغات العالمية. ٢- انفتاح البحرين على الاقتصاد العالمي. ٣- استقطاب البحرين لعدد من الجاليات العاملة فيها. ٣- الإصرار على إتقان لغة ثانية إذ أن بعض أهل البحرين يُجيد أكثر من ثلاث لغات.

إنّ ما تقدم يمثل استعراضاً لأهم أوضاع اللغة العربية في مملكة البحرين على المستوى التعليمي الذي يُعدّ الركيزة الأولى في صنع الأجيال من الناحية الفكرية واللغوية. وهذا ما دلّ على قلة الاهتمام باللغة العربية والإيمان بها بوصفها لغة علم إذ أنّ أغلب الجامعات أصبحت اليوم تُقدّم برامجها باللغة الإنجليزية.

ومن أبرز الأمور المشجعة على الاهتمام باللغة العربية وأهلها ما أعلن عنه مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة - في سنة ٢٠٢٣م - عن جائزة معنونة بـ (لغتنا الأم) التي تختص بتكريم الإسهامات الخادمة للغة العربية وأبنائها في أي عمل يتعلق بها^(٦).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:

تعالج السياسات اللغوية في مملكة البحرين القضايا المتعلقة بالمحافظة على الهوية الإسلامية واللغة العربية من خلال التركيز على لغة التدريس في المدارس النظامية، والتداول اللغوي للعربية في مجتمع البحرين، مع مراعاة كل ما يتعلق بخدمات المواطنين والشؤون الاقتصادية المختلفة، ويمثل ذلك القرار رقم (٢) الصادر سنة ٢٠٠٢م والقرار رقم (٥) الصادر سنة ٢٠٠٥م عن الديوان الملكي.

وأبرز الاتجاهات الخاصة بالسياسات اللغوية هي: الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياحية وغيرها. والدافع لوضعها: المحافظة على الهوية الإسلامية واللغة القومية، مع كل ما يتعلق بصحة المواطنين وشؤون معائشهم مع الاهتمام بالمتطلبات الاقتصادية التي يُعنى بها المواطنون والسياح؛ تسهياً عليهم للاستفادة من كل القرارات وشروط الإقامة المريحة في البلد.

إنَّ أهم تحول مرّت به السياسة اللغوية في مملكة البحرين يمكن حصره في أمرين:

الأول، تاريخي إذ أنَّ القرارات التي عُنيّت باللغة العربية في القرن الحادي والعشرين زادت - بشكل أكبر من قبل - بمجموع (٣٣) قراراً من أصل (٤١) قراراً.

الثاني، نوعي تصنيفي يمثلته القرار رقم (٣) الصادر عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الذي جاء مستقلاً، وهو يُسجّلُ توجّهاً جديداً - فيما - يتعلق

بالقرارات المستقلة إذ أنه الوحيد الصادر حول ذلك. مع ملاحظة أن مجاله يختص بلغة التقاضي أي القانون.

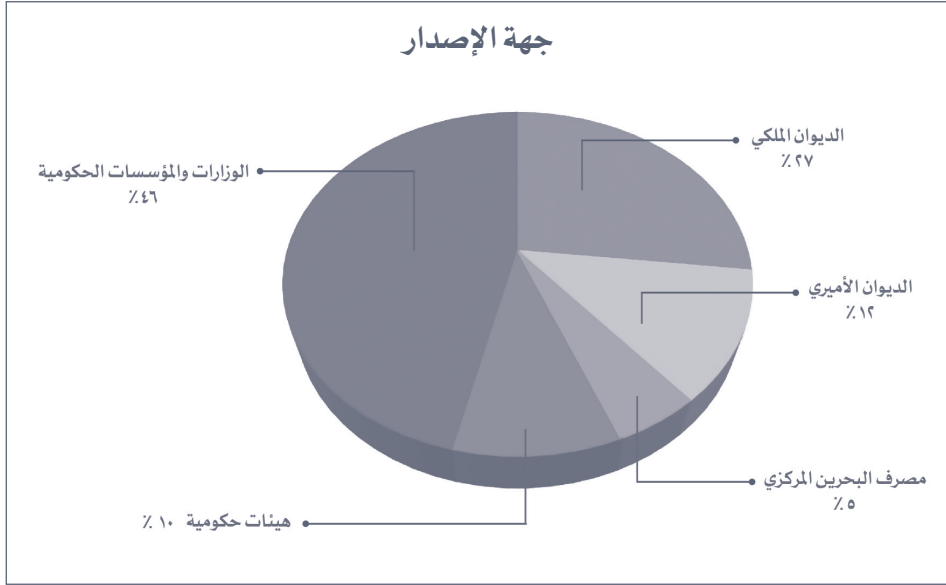
لقد أسهمت المؤثرات الاقتصادية والسياسية في وضع السياسة اللغوية في مملكة البحرين إذ وُضِعَ لها ما يناسبها من قرارات مع قلة حضور المؤثرات الاجتماعية والثقافية والدينية. ومثال ذلك القرارات الآتية: رقم (١٢) الصادر سنة ٢٠٠٦م عن الديوان الملكي. ورقم (٨) الصادر سنة ٢٠١٦م عن مصرف البحرين المركزي.

وجاءت أبرز الجهات المؤثرة في تشريع السياسات اللغوية وفق الآتي: الوزارات المختلفة التي أصدرت ١٩ قراراً بما يعادل نسبة ٤٦٪ من القرارات مثل وزارة الإعلام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها، ثم الديوان الملكي والديوان الأميري - كلاهما يشكّلان مُشَرَّعاً واحداً، والاختلاف في التسمية بسبب تحول البحرين من إمارة إلى مملكة - إذ بلغت القرارات الصادرة عنهما ١٦ قراراً بما يعادل نسبة ٣٩٪ من القرارات المعنية بالسياسة اللغوية في مملكة البحرين. [انظر: الجدول رقم (١) والشكل رقم (١)].

الجدول رقم (١): جهات إصدار القرارات اللغوية

العدد	جهة الإصدار
١١	الديوان الملكي
٥	الديوان الأميري
٢	مصرف البحرين المركزي
٤	هيئات حكومية
١٩	الوزارات والمؤسسات الحكومية
٤١	المجموع

الشكل رقم (١): جهات إصدار القرارات اللغوية



القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية:

لقد تضمنت السياسات اللغوية - التي جُمِعت في هذه الدراسة الخاصة بمملكة البحرين واحداً وأربعين قراراً بدءاً من سنة ١٩٨١م إلى سنة ٢٠٢٣م. وكانت كلها عرضية عدا قرار واحد كان مستقلاً.

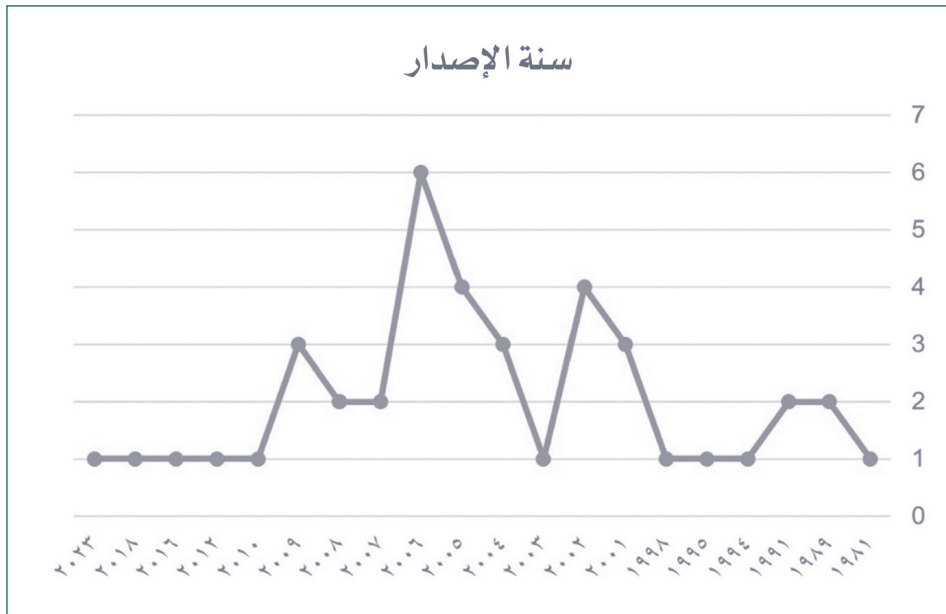
ويبين الجدول رقم (٢) التسلسل التاريخي لسنوات صدور القرارات فالقرار الأول كان مجاله العمل. وقد عني بلجنة انتخاب العمال التي يجب أن يتوفر في أعضائها شرطاً الكتابة والقراءة، كما يوضح الشكل رقم (٢)، التطور في هذه القرارات.

الجدول رقم (٢): سنة الإصدار وعدد القرارات اللغوية

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٨١
٢	١٩٨٩
٢	١٩٩١
١	١٩٩٤
١	١٩٩٥
١	١٩٩٨
٣	٢٠٠١
٤	٢٠٠٢
١	٢٠٠٣
٣	٢٠٠٤
٤	٢٠٠٥
٦	٢٠٠٦
٢	٢٠٠٧
٢	٢٠٠٨
٣	٢٠٠٩
١	٢٠١٠
١	٢٠١٢
١	٢٠١٦
١	٢٠١٨

العدد	سنة الإصدار
١	٢٠٢٣
٤١	

الشكل رقم (٢): سنة الإصدار وعدد القرارات اللغوية

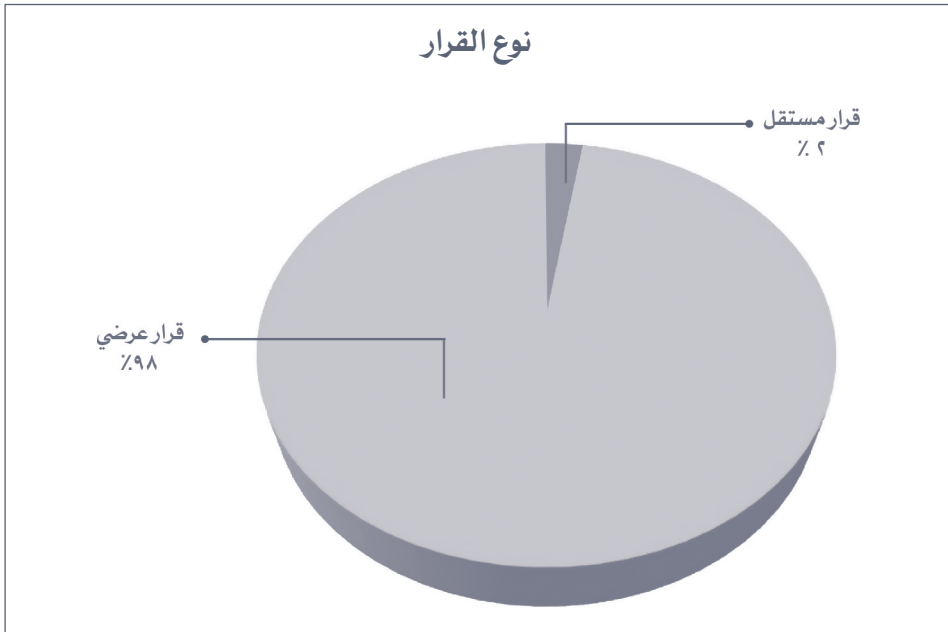


ويشير الجدول رقم (٣) إلى عدد القرارات العرضية مع وجود قرار واحد مستقل خاص بالقانون وقد صدر عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بشأن لغة التقاضي في محاكم مملكة البحرين، وكما يوضح الشكل رقم (٣) فإن القرار الوحيد المستقل يمثل ما نسبته ٢٪ من مجمل القرارات اللغوية.

الجدول رقم (٣): أنواع القرارات اللغوية

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	١
قرار عرضي	٤٠
المجموع	٤١

الشكل رقم (٣): أنواع القرارات اللغوية

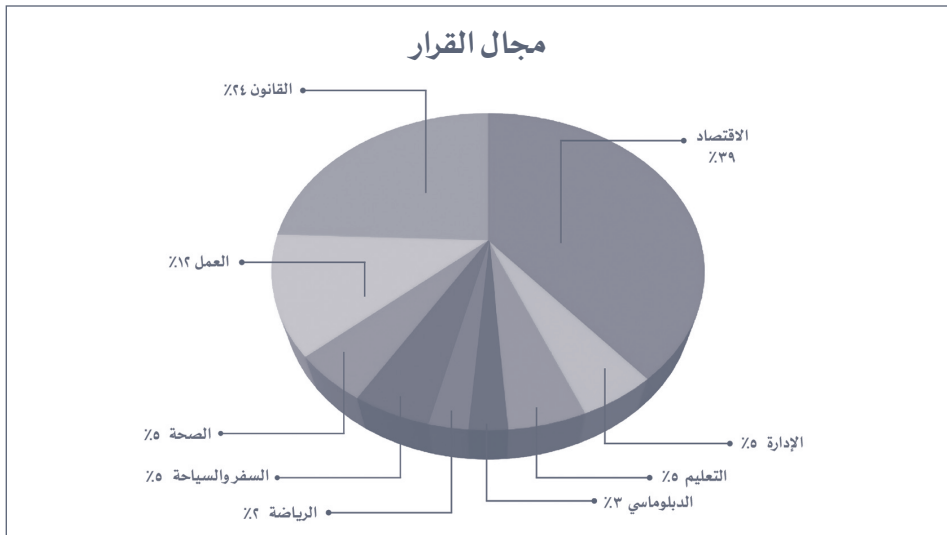


وتتوزع القرارات العرضية ضمن المجالات الآتية: الاقتصاد (١٦)، الإدارة (٢)، القانون (١٠)، العمل (٥)، الصحة (٢)، التعليم (٢)، السفر والسياحة (٢) والرياضة (١)، والدبلوماسية (١)، ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع القرارات اللغوية شاملة على المجالات، كما يوضح الشكل رقم (٤) نسبة توزيع القرارات على هذه المجالات.

الجدول رقم (٤): مجالات القرارات اللغوية

العدد	مجال القرار
١٦	الاقتصاد
٢	الإدارة
١	الدبلوماسي
٢	التعليم
١٠	القانون
١	الرياضة
٢	السفر والسياحة
٢	الصحة
٥	العمل
٤١	المجموع

الشكل رقم (٤): نسب مجالات القرارات اللغوية



ومن بين تلك المجالات حاز مجال الاقتصاد النسبة الكبرى. وفي ذلك دلالة على شدة الاهتمام بالاقتصاد أولاً، ومتعلقاته من اللغة وغيرها ثانياً. ويأتي بعده مجال القانون ثم العمل ثم تتساوى مجالات الصحة والسياحة والتعليم والإدارة. ويتساوى كذلك المجال الدبلوماسي والرياضة بقرار لكل منهما.

إنَّ القرار المستقل الوحيد الذي صدر في مجال القانون معنيٌّ في طرف منه بالشأن الاقتصادي الذي يعدُّ أكثر مجال طرقتَه الجهات المصدِّرة للقرارات إذ شمل (١٩) قراراً جاءت كلها عرضية.

القسم الخامس: انعكاس السياسة اللغوية على الواقع اللغوي:

إنَّ أثر القرارات المعنية بالسياسة اللغوية في مملكة البحرين جاء محدوداً، وسبب ذلك عائد إلى قلة عددها، وعدم شموليتها لكل الجوانب اللغوية الممكنة، ومجيئها بصورة عرضية ما عدا قراراً واحداً.

ومن الآثار الظاهرة سهولة الحصول على الخدمات الإدارية والاقتصادية والقضائية والوزارية والسياحية والاتصالات باللغة العربية للناطقين بها وباللغة الإنجليزية للراغبين فيها.

ومن الأسباب التي دعت إلى اعتماد اللغة العربية لغةً للتقاضي هو أنَّ أغلب القضاة يتكلمون اللغة العربية، وأصحاب القضايا من العرب، وعندما طرأت أمور قضائية للأجانب وضعت الترجمة وخصَّص مترجمون؛ لذلك فإنَّ النص القانوني للقضاء معتمد باللغة العربية.

تواجه اللغة العربية في مملكة البحرين تحديات متعددة منها ما تشارك فيه مع الدول العربية الأخرى ومنها ما تنفرد به. أمَّا التي تشارك فيها فهي عدم اهتمام الآباء

بتربية أبنائهم على المحافظة على اللغة العربية، وعدّها لغة بعيدة عن مجالات العلم الحديثة كما يفضلون أن يتقن أبنائهم اللغة الإنجليزية بوصفها لغة المستقبل العملية. وأما التي تنفرد بها البحرين فعلى صعيد المؤسسات فإنّه لا توجد قرارات مستقلة تدعو وتحفز على دعم اللغة العربية من قِبَل المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة. كما أنّه لا توجد مراكز بحثية معنية بقياس التغيرات الطارئة على اللغة واللهجة في البلد ذاته.

وعلى صعيد الباحثين؛ فإنه يوجد نقص في عدد أصحاب الكفاءات المشتغلين باللغة العربية. وترى الدراسة أنّ الحاصلين منهم على الشهادات العليا، والممارسين للتعليم في الجامعات لم يضعوا المؤلفات الدالة على ذلك إلا قليلاً منهم.

إنّ السياسة اللغوية الحالية لا تخدم اللغة العربية إلا في حدود معنية بتسيير الخدمات والحفاظ على الهوية اللغوية في صورها الأولية؛ ولذلك فإن الأمر يتطلب نظرة أخرى في طرق وضع السياسات ومتابعتها وصولاً لمرحلة متقدمة في المحافظة عليها.

ومن وجوه التحسين التي يمكن أن تعزز وجود اللغة العربية في مملكة البحرين إنشاء مركز خاص باللغة العربية يُعنى بها داخل هذا البلد ويتواصل مع الجهات الرسمية والمؤسسات الخاصة العلمية منها والعملية في تقديم أي مقترحات تدعو إلى المحافظة والنهوض باللغة العربية في هذا البلد.

ويجب اختيار مجموعة من الباحثين الجادين للعمل على تقديم دراسات خاصة بالواقع اللغوي في مملكة البحرين مع دراسة التنوع اللهجي أولاً، واللغوي ثانياً. ومن ثم فتح طرق الاستفادة من نتائج تلك الدراسات، والسعي لتطبيق ما يتناسب منها مع الواقع اللغوي المجتمعي، وإجراء قياس لكل تلك التطبيقات من فترة إلى أخرى لتوثيق الصالح منها وتقويته، وإبعاد ما لا يتناسب منها ووضع بديل له.

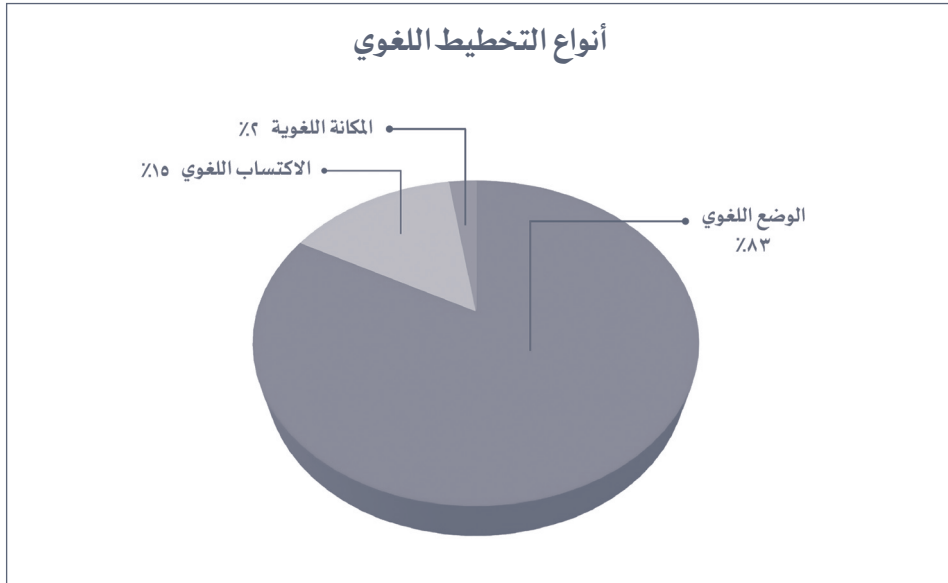
القسم السادس: أنواع السياسات اللغوية:

تتوزع القرارات اللغوية التي جمعت في مملكة البحرين على عدد من أنواع التخطيط اللغوي، فكان أكثر السياسات اللغوية في مملكة البحرين من نصيب تخطيط الوضع اللغوي الذي اشتمل على (٣٤ قرارًا)، وكان نصيب الاكتساب اللغوي (٦ قرارات) فيما جاء تخطيط المكانة اللغوية آخرًا بقرار واحد كما يوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) أدناه، وفي هذا التوزيع للقرارات اللغوية دلالة على أن الوضع اللغوي يمثل مركز النظر بالنسبة إلى الجهات المصدرة للقرارات.

الجدول رقم (٥): أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٤	الوضع اللغوي
٦	الاكتساب اللغوي
١	المكانة اللغوية
٤١	المجموع

الشكل رقم (٥): أنواع التخطيط اللغوي

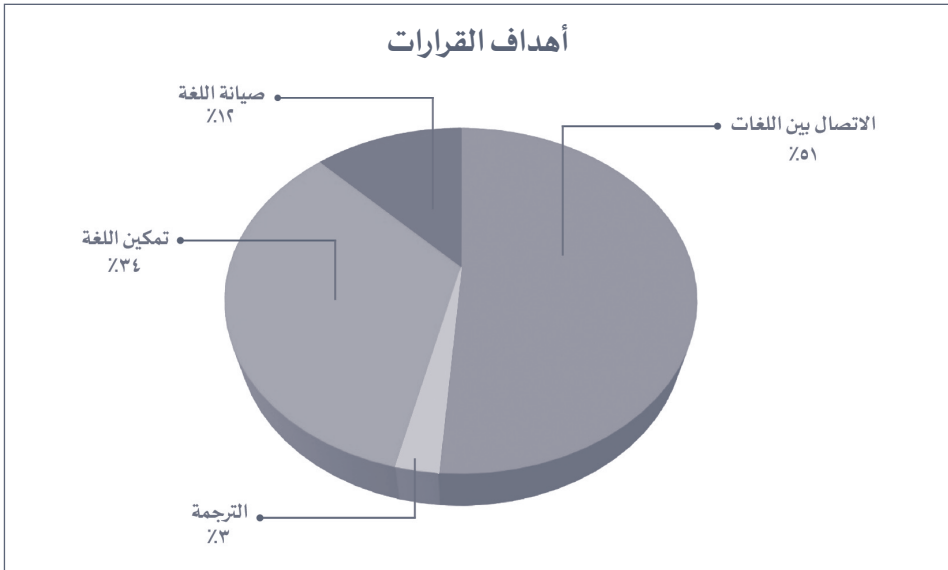


وتجدر الإشارة إلى حالة التشابه في السبب المشترك في جملة القرارات السياسية اللغوية الصادرة في البحرين وهو قلتها، وعدم تغطيتها لمجالات أخرى، كما أن صدور بعضها جاء لهدف آخر مثل الاقتصاد؛ واللغة طرف محرك له. وكان هدف معظم القرارات هو ضبط الوضع اللغوي فيما يخص الاتصال بين اللغات، لا سيما بين اللغتين العربية والإنجليزية. ويأتي تمكين اللغة في المرتبة الثانية ضمن أهداف القرارات اللغوية. ويقدم الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) تلخيصاً لهذه الأهداف.

الجدول رقم (٦): أهداف القرارات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
١٤	تمكين اللغة
١	الترجمة
٢١	الاتصال بين اللغات
٥	صيانة اللغة
٤١	

الشكل رقم (٦): توزيع أهداف القرارات اللغوية



القسم السابع: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

يتشابه واقع السياسات اللغوية في مملكة البحرين مع شقيقاتها من الدول العربية - إن كلاً أو جزءاً - في التحديات التي تواجهها اللغة العربية بوصفها لغة أمة ودين وشعوب متعارفة فيما بينها. وأبرز تحدٍ ظاهر أمام الدول هو غياب القرار السياسي الخاص بحماية اللغة العربية.

وجملة القرارات التي اعتمدها مملكة البحرين سارية المفعول - كل قرار في مكانه المناسب - ولكن يبقى أن عددها قليل، ومجالاتها محدودة، ويحتاج الواقع اللغوي في البحرين إلى رؤية علمية معنية بوضع اللغة والمتعاملين بها.

ومن وجوه التعزيز الممكنة - حول ذلك - ما يتجلى في الأمور الآتية:

١- المشاركة مع الدول العربية في تقديم قرار سياسي موحد خاص باللغة العربية بوصفها لغة أمة ودين وشعوب.

٢- وضع قرار سياسي داخلي خاص بالحفاظ على اللغة العربية في مملكة البحرين.

٣- إنشاء مراكز تعنى باللغة العربية وآدابها والترجمة منها وإليها من اللغات العالمية.

٤- توسيع دائرة الاهتمام باللغة العربية بواسطة تدريسها في الكليات والجامعات على نطاق أوسع مما هي عليه الآن.

٥- الاستفادة من الخبرات العالمية في المحافظة على اللغات والخبرات العربية في صيانة المواضيع اللغوية.

٦- تقديم دراسات عن اللغة العربية ولهجاتها من خلال المعالجات اللسانية التطبيقية.

٧- متابعة كل جديد يخدم اللغة العربية في مملكة البحرين، ورصد كل الظواهر اللغوية التي يمكن أن تؤثر في طرق الحفاظ عليها لسنوات عديدة.

٨- تشجيع المؤسسات والباحثين فيها وفي البلد بأجمعه على الكتابة باللغة العربية أصلاً مع ترجمة دراساتهم للنشر في المؤسسات العالمية في العلوم المختلفة.

إنَّ وجوه التعزيز السابقة هي نتيجة لما جُمِعَ من قرارات وعُرفَ من توجهات بحثية خاصة باللغة العربية، ولا يعني ذلك حصرها فيما تقدم؛ بل يمكن إضافة أشياء لها بواسطة الاستعانة بوجهات نظر أخرى.

وهذه الوجوه يمكنها أن تُعزِّز ما قُدِّمَ من قرارات كما أنَّها تحمل دعوةً للحفاظ على اللغة العربية في مملكة البحرين مع الإسهام في خلق مسارات واضحة لحضورها العلمي والاجتماعي وفق رؤية سياسية موحدة.

الهوامش:

- ١- (المحمود) محمود بن عبدالله، التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية تأصيل نظري، رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، القاهرة، م٣٢، ع٣-٤، يوليو ٢٠١٧م ص٢٠.
- ٢- انظر: صحيفة الوطن، ١٠-٦-٢٠٢١م، التسجيل العقاري ٢٠,٠٥ كيلومتر مربع زيادة في مساحة البحرين في ٢٠٢٠م.
- ٣- انظر: (عبدالله) محمد أحمد وزميله، تاريخ البحرين الحديث (١٥٠٠-٢٠٠٢م)، مركز البحرين للدراسات التاريخية، جامعة البحرين، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٥-٦١. و(كمال الدين) محمد حسن، موسوعة تاريخ البحرين، إفكت جرافيك، البحرين، ط١، ٢٠٠٩م، م١.
- ٤- انظر: صحيفة الأيام، ٢-٨-٢٠٢٣م، ع١٢٥٣٤، ١,٥٧٧ مليون نسمة عدد سكان البحرين. ٢٩-١-٢٠١٨م، ع١٠٥٢٢، ١٦١ جنسية عاملة في المملكة والصدارة للهنود.
- ٥- انظر: موقع جامعة البحرين على الشبكة العنكبوتية www.uob.edu.bh.
- ٦- انظر: موقع مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة على الشبكة العنكبوتية shaikebrahimcenter.org.

مصادر الدراسة ومراجعها:

- ١- القرارات الإلكترونية.
- ٢- (عبدالله) محمد أحمد وزميله، تاريخ البحرين الحديث (١٥٠٠-٢٠٠٢م)، مركز البحرين للدراسات التاريخية، جامعة البحرين، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٣- (كمال الدين) محمد حسن، موسوعة تاريخ البحرين، إفكت جرافيك، البحرين، ط١، ٢٠٠٩م، ١م.
- ٤- (المحمود) محمود بن عبدالله، التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية تأصيل نظري، رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، القاهرة، م٣٢، ع٣-٤، يوليو ٢٠١٧م.
- ٥- صحيفة الوطن، ١٠-٦-٢٠٢١م، التسجيل العقاري ٢٠,٠٥ كيلومتر مربع زيادة في مساحة البحرين في ٢٠٢٠م.
- ٦- صحيفة الأيام، ٢-٨-٢٠٢٣م، ع١٢٥٣٤، ١,٥٧٧ مليون نسمة عدد سكان البحرين. ٢٩-١-٢٠١٨م، ع١٠٥٢٢، ١٦١ جنسية عاملة في المملكة والصدارة للهنود.
- ٧- موقع جامعة البحرين على الشبكة العنكبوتية www.uob.edu.bh.
- ٨- موقع مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة على الشبكة العنكبوتية shaikhebrahimcenter.org.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

د. عارف الموسوي

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د. محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

